وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد/ فرع النفط والغاز

# أثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة مع إشارة خاصة للعراق بعد عام ٢٠٠٣

بحث مقدم من قبل الطلاب
حوراء مزهر عبد الكاظم
هدى فيصل غالي

الى جامعة ميسان/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

تحت إشراف

الدكتور: علي خالد عبد الله

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

بسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

( مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)

صَدق الله العلي العظيم

سورة : البقرة

آية (٢٦١)

# الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقَّة..

وها أنا ذا أختم بحث تخرُّجي بكل همَّة ونشاط،

وأمتنُّ لكل من كان له فضل في مسيرتي،

وساعدني ولو باليسير،

الأبوين، والأهل، والأصدقاء، والأساتذة المُبجَّلين..

أُهديكم بحث تخرُّجي.

# الشكر والتقدير

كل الشكر والتقدير على المجهودات العظيمة التي تم بذلها من أجل إخراج بحث التخرج بهذا الشكل المتألق العظيم.

أشكر الجميع على الوقوف بجواري في فترة العمل على مشروع تخرجي حيث كان هذا الأمر من أصعب الأمور التي حدثت لي ولكنها مرت بسلام.

اليوم أود أن أشكر عائلتي وأشكر جميع من ساندني ووقف بجواري لإخراج بحث التخرج بهذا الشكل.

كما واتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور المحترم ( علي خالد عبد الله) على كل الجهود التي بذلها لإنجاح البحث .

# إقرار
# المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

**( أثر الأيرادات النفطية على الموازنة العامة مع اشارة خاصة للعراق بعد عام 2003 )**

الذي تقدم به الباحثتان:

( حوراء مزهر عبدالكاظم )

( هدى فيصل غالي )

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

**إقرار المشرف**

**اسم المشرف:- د. علي خالد عبدالله**

**الدرجة العلمية:- أستاذ مساعد**

**24 / 4 /2024**

**بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة**

**أ.م حيدر صباح طعمة**

**رئيس قسم الاقتصاد**

| التسلسل | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الآية القرآنية | أ |
| 2 | الإهداء | ب |
| 3 | الشكر والتقدير | ج |
| 4 | اقرار المشرف | د |
| 5 | الفهرس | هـ |
| 6 | المقدمة | و |
| 7 | أهمية البحث | ز |
| 8 | هدف البحث | ز |
| 9 | مشكلة البحث | ز |
| 10 | فرضية البحث | ز |
| 11 | منهجية البحث | ز |
| 12 | هيكلية البحث | ز |
| 13 | المبحث الأول<br>المدخل النظري للموازنة العامة وايراداتها | 1<br>1 |
| 14<br><br>15 | المطلب الاول<br>أولا: مفهوم الإيرادات العامة<br>ثانياً: تقسيم الإيرادات العامة | <br>1<br>٢-١ |
| 16<br><br>17<br>18 | المطلب الثاني<br>أولا: تعريف الموازنة العامة<br>ثانياً: أهمية الموازنة العامة<br>ثالثاً: انواع الموازنات | 2<br>2<br>2<br>4-٣ |
| 19<br><br>20<br>21 | المبحث الثاني<br>الواقع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣<br>المطلب الاول: بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية<br>المطلب الثاني : المتغيرات الاقتصادية المالية | 4<br>4<br>10-4<br>16-10 |
| 22<br><br>23<br><br>24 | المبحث الثالث:<br>دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي<br>المطلب الاول:أثر الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم<br>المطلب الثاني: أثر الإيرادات النفطية في العرض النقدي والعجز | <br>17<br>19-17<br><br>23-20 |
| 25<br>26<br>27 | الاستنتاجات<br>التوصيات<br>المصادر | 24<br>25<br>26 |

## المقدمة

تعتبر الإيرادات النفطية من أهم مصادر الدخل للعديد من الدول التي تعتمد على صادرات النفط كمورد رئيسي للاقتصاد. وتلعب هذه الإيرادات دوراً حاسماً في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي للدولة، حيث تسهم في تمويل المشاريع الحكومية والخدمات العامة، بالإضافة إلى دعم الاستثمار وتحفيز نمو الاقتصاد.

ومع ذلك، قد يكون أثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة إيجابياً أو سلبياً، حسب كيفية إدارة هذه الإيرادات. ففي حال تم استخدامها بشكل فعال وذكي، يمكن للإيرادات النفطية أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وعلى الجانب المقابل، إذا لم يتم إدارة هذه الإيرادات بشكل جيد، قد تؤدي إلى زيادة التضخم والديون، وتشجع على التبذير والفساد.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على استقرار الموازنة العامة، حيث يزدهر اقتصاد بلد مصدر للنفط في حال ارتفاع أسعاره، بينما يُجبر على اتخاذ إجراءات تقشُّفية في حال انخفض سعره.

بشكل عام، يجب على الحكومات التأكد من تبديدها للإيرادات النفطية بشكل مستدام وشافٍ، من خلال وضع سياسات مالية صارمة وبرامج استثمارية فعَّالة.

**أهمية البحث**: تنبع أهمية بحثنا من مكانة الإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة حيث تلعب دوراً حاسماً في تمويل الميزانيات الحكومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توفير التمويل للخدمات الحكومية ،دعم التنمية الاقتصادية، تحسين مستوى المعيشة ،تحقيق استقرار اقتصادي، مع تبديد أثر التذبذب في أسعار النفط.

**هدف البحث**: تعتبر الإيرادات النفطية من أهم مصادر الدخل للعراق، حيث تمثل ما يقرب من 90٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية. وبالتالي، فإن هذه الإيرادات تلعب دوراً حاسماً في تمويل الموازنة العامة للبلاد وضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

**مشكلة البحث**: بعد عام 2003، اعتمد العراق بشكل كبير على عائدات النفط في تمويل الميزانية العامة، مما أدى إلى تجاهل قطاعات الاقتصاد الأخرى وخفض المساهمة في التمويل الاقتصادي وهذا يظهر المشكلة التالية:

ما هو تأثير عائدات النفط على صافي الموازنة العامة...؟

**فرضية البحث**: يفترض الباحث أن الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأعلى في هيكل الإيرادات العامة .

**منهجية البحث**: تم استخدام التحليل الوصفي للوصول إلى أثبات فرضية البحث .

**هيكلية البحث**: يتكون بحثنا من ثلاث مباحث

المبحث الأول: المدخل النظري للموازنة العامة وايراداتها

المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث: دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي

# (المبحث الأول)

# المدخل النظري للموازنة العامة وايراداتها

## المطلب الاول:

أولا: مفهوم الإيرادات العامة: تعتبر بمثابة الأداة المالية التي تستخدمها الحكومة لأجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما تعرف بأنها الأموال او الدخول التي تحصل عليها الحكومة من مختلف المصادر والجهات لتغطية نفقاتها العامة ، وفي الموازنة العامة للدولة يتم الموازنة بين الإيرادات والنفقات وينتج عن ذلك عجز أو فائض .

وتعرف أيضاً مجموعة الموارد الاقتصادي التي تكون على شكل تدفقات نقدية تحصل عليها الحكومة بهدف إشباع حاجات السكان العامة وهي تمثل الجزء الضروري لتمويل الانفاق العام بالدولة .[1]

ثانيا: تقسيمات الإيرادات العامة: تقسم الإيرادات العامة بشكل عام إلى أقسام متعددة يضم كل قسم منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص ، وذلك على النحو الآتي:

- **من حيث المصدر :** تقسم الى إيرادات اصلية وايرادات مشتقة ف الإيرادات الأصلية هي التي تحصل عليها الحكومة من ممتلكاتها أما المشتقة تلك التي تحصل عليها الحكومة من الغير مثل الضرائب.
- **من حيث التشابه مع إيرادات القطاع الخاص:** المثال على ذلك ما يسمى ب إيرادات ممتلكات الدولة الخاصة و الممتلكات التي تتعلق بالقطاع العام والتي لا يوجد لها نظير في إيرادات قطاع الدولة الخاص ،والمثال على ذلك الغرامات المالية والضرائب والرسوم ، والعيب بهذا التقسيم هو أن الحكومة وهي تدير ممتلكاتها الخاصة تتمتع بسلطة لا يتمتع الأفراد بها ومن الممكن أن تستخدم هذه السلطة لكي تضمن اسعار جزءا من مبيعاتها والذي يعتبر هذا الفعل في الواقع ضريبة وبالتالي لا نستطيع القول إن إيرادات الحكومة تشبه إيرادات الأفراد شبه كامل .[2]
- **من حيث سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات:** تقسم الى إيرادات إجبارية وايرادات اختيارية وذلك على النحو الآتي:

  الإيرادات الإجبارية اي التي تستند على الإكراه تحصل عليها الدولة استناداً إلى سيادتها عن طريق إجبار الأفراد عن التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة مثل الضرائب والتعويضات والرسوم والغرامات والقروض الإجبارية .

  الإيرادات الاختيارية اي التي لا تستند على الإجبار وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من ملكية خاصة بها مثل بيع الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة والحصول مقابل ذلك على أموال أو تقوم الدولة ب بيع السلع والخدمات والحصول على الإيرادات مقابل ذلك .[3]

- **من حيث دورية الإيرادات العامة:** تقسم الى إيرادات عادية وايرادات غير عادية ، ف العادية تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة دورية وسنويا مثل الضرائب والرسوم وايرادات ممتلكاتها الخاصة ، أما غير العادية فهي تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة وغير دورية بل تلجأ الدولة إليها من وقت لآخر مثل الاصدار النقدي والقروض ، وكان لهذا التقسيم أهميته

[1] عماد محمد علي العاني ، اقتصاديات المالية العامة ، الفصل الرابع ، ص ٥٩
[2] نفس المصدر السابق ، ص ٦٢
[3] نفس المصدر السابق ، ص٦٣

في الفكر المالي القديم إلا أنه فقد هذه الأهمية في العصر الحالي فقد كان الغرض قديمًا اللجوء للموارد غير العادية بوصفها وسيلة تكميلية في الظروف الاستثنائية غير الاعتيادية لكن مع تطور دور الدولة واتساع النفقات العامة وقصور الإيرادات العامة لوحدها عن مواجهة تطور النفقات العامة أصبح اللجوء للإيرادات غير العادية لاسيما القروض أمرا طبيعيا ومتكررا لاسيما في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وبالتالي لم يعد لهذا التقسيم أهمية اقتصادية [4].

في الواقع أن هذه التقسيمات وغيرها لا تسلم من النقد نظرا لعدم الدقة في المعايير التي تم اتخاذها للتفريق بين هذه الإيرادات.

ويتم توصيف هذه التقسيمات بحسب نشاط الدولة المالي إلى عده أوصاف منها اقتصادية ،وسيادية ، وائتمانية ف الإيرادات الاقتصادية هي التي تظهر لنا فائض الاقتصاد العام الذي يشتمل أساساً على إيرادات أملاك الدولة (الدومين) والثمن العام ، أما الإيرادات السيادية هي التي تتمثل بالضرائب بأنواعها المختلفة لأنها تعتبر من أهم موارد الدولة المالية إضافة إلى الرسوم ، أما الإيرادات الائتمانية تتمثل بالقروض العامة بكافة أشكالها وصورها.[5]

## المطلب الثاني :

**أولا : تعريف الموازنة العامة :** تعد الموازنة العامة عبارة عن برنامج مالي لسنه مالية قادمة، ومن خلالها تستطيع الدولة القيام بوظائفها وكذلك تحقيق نشاطاتها بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافه.[6]

وتعد بأنها خطه مالية تنظم بين النفقات والايرادات العامة خلال فترة زمنيه قادمة .

وان الهدف من الموازنة العامة ترفع معدلات النمو الاقتصادي وكذلك تقوم في السيطرة على عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام ، إتاحة الموارد المالية كافة والتنمية والاستقرار السياسي.[7]

## ثانيا: اهمية الموازنة العامة للدولة

1: هي أداه فعاله جداً تستخدم في حمايه المنتج المحلي من منافسة المنتجات الخارجية والسلع التي يتم من الخارج استيرادها من خلال فرض الرسوم الكمركية وجباية الضرائب .

2 : هي أداة رقابية فعاله تمكن السلطة التشريعية حق الاشراف الكامل ومحاسبة السلطة التنفيذية.

٣: إنها أداة اجتماعية فعالة للغاية يمكنها إعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع من خلال التوازن

4: كما يمكن اعتبار الميزانية أداة فعالة للتنسيق بين الجهات الحكومية مثل الجهات والهيئات والوزارات المختلفة. [8]

---

[4] نفس المصدر السابق ، ص ٦٣

[5] نفس المصدر السابق ، ص ٦٤

[6] عاد حمود القريشي ،المالية العامة ،والتشريع الضريبي ،دار الثقافة ،عمان،2008،ص٨٩

[7] رضا صاحب علي ،المالية العامة ،كليه الادراه والاقتصاد ،جامعه الكوفة ،2008،ص320

## ثالثا: أنواع الموازنات

تم تصميم الموازنات لخدمه أهداف متعددة تسعى الشركة الى تحقيقها. ويمكن تقسيم الموازنات الى أنواع متنوعة من معايير للتمييز بينها ،بما في ذلك:

**أولاً : يعتمد على الفترة الزمنية التي يغطيها**

تنقسم الموازنات إلى ثلاثة أنواع بناءً على الفترة الزمنية التي تغطيها:

**أ:موازنات قصيرة المدى**

تتراوح الفترة الزمنية لهذا النوع من الموازنات من شهر إلى سنة وهي مناسبة للمديرين في المستوى الأدنى، وكلما قصرت الفترة كانت التوقعات والتقديرات أكثر دقة، وتستخدم معًا كأداة للتخطيط والرقابة لأنها يمكن أن تساعد الإدارة على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها على الفور، وهي مفيدة جدًا في حالات المنافسة الشديدة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقلبات الكبيرة في معدلات التضخم.

**ب: موازنات طويلة الأجل**

هذا النوع من الموازنات، الذي يمكن أن يتراوح من ثلاث إلى عشر سنوات أو حتى أطول، يحظى باهتمام الإدارة العليا، التي تهتم بجوانب التخطيط أكثر من جوانب الرقابة، ولا تهتم بالتفاصيل المحددة للموازنة السنوية . لأن غرضها هو تنسيق الأهداف والإمكانات المستقبلية

**ت: الموازنات الجارية**

تغطي الموازنة المستمرة (الموازنة المستمرة أو الموازنة المتجددة) فترة اثني عشر شهرًا، مع إضافة أشهر أو أرباع جديدة في نهاية كل عام مع مرور الشهر أو ربع السنة. وينتج عن ذلك استقرار في تخطيط الآفاق الزمنية لأنه يجعل الإدارة مشغولة بالتخطيط للمستقبل وتعديل تقديرات الموازنة. وبناء على الخبرة المكتسبة، تزداد فعالية الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة.

وميزة هذه الموازنة أنها تضمن استمرار الحكومة في عملية التخطيط للمستقبل، أما عيبها فهي أنها أكثر تكلفة، حيث تتطلب إعدادا مستمرا والتحديثات يجب أن تكون لكامل الموازنة وليس فقط للموازنة الأخيرة. فترة.

**ثانيا: حسب الغرض من الاستهلاك**

**يمكن تقسيم الموازنة الى قسمين حسب الغرض من الأنفاق:**

1:الموازنة الحالية وتقسم الموازنة الحالية إلى قسمين :

[8] سلام غالي حماد ،موازنه البرامج والاداء ودورها في ترشيد الانفاق والحد من العجز في الموازنة العامة للدولة في دراسة تطبيقيه في جامعه المثنى ،رساله ماجستير مقدمه الى كليه الادراه والاقتصاد ،جامعه واسط 2021 ،ص19

(أ) موازنه المشروع: حيث تهدف هذه موازنه المشروع لتخطيط مراقيه والأنشطة المستمرة للوحدة الإدارية وتشمل الأمثلة موازنات الرواتب المباشرة ،وموازنات شراء المواد الخام ،والموازنات النقدية.

(ب)الموازنة مركز المسؤولية: فإن الهدف هو قياس مدى تنفيذ مديري مراكز المسؤولية لميزانياتهم.

2: الموازنة الرأسمالية والغرض منها هو تخطيط ومراقبة الأنشطة الاستثمارية في المنشآت، مثل إضافة أصول ثابتة جديدة، واستبدال الأصول القديمة، وتطوير الإنتاج بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية الحديثة. وتتضمن الموازنة

تكاليف الاستثمار المقدرة ومصادر التمويل اللازمة واستثمارات الجدول الزمني للتنفيذ.[9]

## المبحث الثاني

## (الواقع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣)

### المطلب الاول: بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

اولا : الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي تقلباً واضحاً نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد العراق في الثمانينات والتسعينات والتقلبات في حجم الناتج المحلي الإجمالي محكوم عليها أن تتقلب عائدات النفط ويعتمد الأمر على الأسعار العالمية التي من الصعب السيطرة عليها والتحكم في الكميات المنتجة والتي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية.

[9] https://web.archive.org/web/20160305065006/http://library.iugaza.edu.ps/thesis/71587.pdf (PDF). مؤرشف من الأصل (PDF) في 05-03-2016. {{استشهاد ويب}}: الوسيط |title= غير موجود أو فارغ (مساعدة) ^ (PDF)

الجدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال (٢٠٠٣-٢٠٢٢) بالإسعار الثابتة مليون دينار

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | معدل النمو السنوي % | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٢٦٩٩٠,٤ | ٢٦,٩ | ٢,٧٠٢ |
| ٢٠٠٤ | ٣٣١٨٥,٦ | ١٨,١ | ٠,٩٥١ |
| ٢٠٠٥ | ٣٤٢٦٧,٦ | ٣,١ | ١,٢٠٥ |
| ٢٠٠٦ | ٤٧٨٥١,٤ | ٢٨,٣ | ١,٧٧١ |
| ٢٠٠٧ | ٤٨٠٤٦,٩ | ٠,٤ | ٢,٠٩٧ |
| ٢٠٠٨ | ٥٣٢٠٥,٢ | ٩,٦ | ٢,٣٢١ |
| ٢٠٠٩ | ٥٤٧٢٠,٨ | ٥٤,٧ | ٤,٤٩٣ |
| ٢٠١٠ | ٥٧٩٢٥,٩ | ٥٧,٩ | ٤,٦٥٧ |
| ٢٠١١ | ٦٢٨٩٦,٩ | ٦٢,٨ | ٤,٨٤٨ |
| ٢٠١٢ | ١٦٩٧٣,٠ | ١٣.٩ | ٥,٣٢٢ |
| ٢٠١٣ | ١٨٢٦٧,٨ | ٧.٦ | ٥,٥٠٩ |
| ٢٠١٤ | ١٨٣٠٣,٨ | ٠.١ | ٥,٣١٩ |
| ٢٠١٥ | ١٩١٦٨,٣ | ٤.٧ | ٥,٣٨٨ |
| ٢٠١٦ | ٢١٨١١,١ | ١٣.٧ | ٥,٩٥٧ |
| ٢٠١٧ | ٢١٤٢٨,٦ | -١.٧ | ٥,٧٠٦ |
| ٢٠١٨ | ٢٢١٦٨,٥ | -١.٢ | ٥,٥٠٧ |
| ٢٠١٩ | ٢٢١٠٩,٤ | ٤.٤ | ٥,٦٢٤ |
| ٢٠٢٠ | ١٩٨١٧,٨ | -١٠.٣ | ٤,٩٢٧ |
| ٢٠٢١ | ١٩٨.٥ | -١٥.٧ | ٥.٠ |
| ٢٠٢٢ | ٢١٢.٤ | ٧.٠ | ٦.٣ |

المصدر بالاعتماد على: وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية

حيث يوضح هذا الجدول الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ في سنة ٢٠٠٤(٣٣١٨٥.٦) مليون دينار وقد ارتفع بعد ذلك بمعدل نمو سنوي قدره ١٨.١٪ حيث احتل قطاع النفط المرتبة الاولى في مكونات الناتج المحلي الاجمالي حيث تقدر مساهمة تمويله ٨٠٪. اما بالنسبة لبقية القطاعات فقد بلغت مساهمته قطاع الصناعي لتمويل الناتج المحلي ٢٪. والقطاع الزراعي ايضاً قد بلغ مساهمة ٥٪. اما في سنة ٢٠٠٨ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى (٥٣٢٠٥.٢)مليون دينار وقد كان ايضاً لقطاعات الاخرى دور مهم في مساهمه في تمويل الناتج المحلي الاجمالي فالقطاع النفطي قد بلغت مساهمته ٥٦.١٧٪والقطاع الزراعي ٣.٣٤٪والقطاع الصناعي ١.٤٩٥٪.

اما بالنسبة لتقديرات اتفاقية المساندة لناتج المحلي الاجمالي فقد قدرت الاتفاقية الناتج المحلي الاجمالي في سنة ٢٠٠٤ (٣٣١٨٢.٠)مليون دينا

وبلغ نصيب الفرد (٠.٩٥١)دينار اما في سنه ٢٠٠٨ارتفع هذا الناتج الى (٧٠٥٧٨.٠)مليون دينار. ونصيب الفرد كان( ٢.٣٢١)دينار وان تلك الارتفاعات في معدلات الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعود الى ارتفاع اسعار النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وكذلك زياده الصادرات النفط العراقية حيث سجلت اعلى نسبة لناتج المحلي الاجمالي في سنه ٢٠٠٨حيث بلغت تلك النسبة( ٢.٣٢١) دينار للفرد.

وفي عام 2009، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بينما انخفض بالأسعار الجارية. يرجع التباين في معدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي إلى تأثيرات أسعار معامل الانكماش الضمني للإنتاج. إلا أنه في الأعوام 2012/2011 ارتفع أيضاً الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وذلك بتأثير ارتفاع أسعار النفط. واستمرت الزيادة حتى عام 2013، في حين شهدت الأعوام 2015/2014 انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بالنفط، في حين شهد عام 2016 ارتفاعا في الناتج بسبب زيادة كميات إنتاج النفط الخام، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي على حساب تكلفة وسجلت عوامل الإنتاج مع النفط انخفاضا في عام 2018 مقارنة بعام 2017، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض كل من الإنتاج السنوي من النفط الخام ومعدل الإنتاج اليومي. في عام 2019 ارتفع الناتج وكان ذلك بسبب زيادة إنتاج النفط الخام، بينما شهد عام 2020 انخفاضا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالنفط وهذا بسبب الانخفاض الكبير في النمو في قطاع البناء والتشييد، النقل والاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنادق وما في حكمها، والتمويل والتأمين، والعقارات وخدمات الأعمال، بالإضافة إلى خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية نتيجة جائحة كورونا، فيما شهد عام 2022 زيادة في القيمة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب نمو الأنشطة (التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه والنقل والتخزين وغيرها)

ثانياً: عرض النقد الواسع M2

فسر البنك المركزي العراقي عرض النقود بمعناه الواسع M2 على النحو التالي: (يمثل عرض النقود الضيق M1 بالإضافة إلى الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية ، باستثناء الحكومة المركزية، لدى المصارف التجارية، وتشمل الودائع جميع أنواع ودائع القطاعات

الاقتصادية في المصارف التجارية (النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، 2011: 5-6

6

تطورات عرض النقد الواسع M2 في العراق للفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

| السنوات | عرض النقد الواسع m2 | نسبة نمو عرض النقد الواسع m2 |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٦٩٥٣,٤٢٠ | |
| ٢٠٠٤ | ١٢,٢٥٤ | --------- |
| ٢٠٠٥ | ١٤,٦٨٤ | ١٩,٨٣٠ |
| ٢٠٠٦ | ٢١,٠٨٠ | ٤٣,٥٥٧ |
| ٢٠٠٧ | ٢٦,٩٥٦ | ٢٧,٨٧٤ |
| ٢٠٠٨ | ٣٤,٩٢٠ | ٢٩,٥٤٤ |
| ٢٠٠٩ | ٤٥,٤٣٨ | ٣٠,١٢٠ |
| ٢٠١٠ | ٦٠,٣٨٦ | ٣٢,٨٩٧ |
| ٢٠١١ | ٧٢,١٨٠ | ١٩,٥٣١ |
| ٢٠١٢ | ٣٢.٧ | ٤.٥ |
| ٢٠١٣ | ٨٧.٧ | ١٦.١٨ |
| ٢٠١٤ | ٩٠.٧ | ٣.٤٨ |
| ٢٠١٥ | ٨٢.٥ | -٧.٩٦ |
| ٢٠١٦ | ٨٨.١ | ٦.٦٤ |
| ٢٠١٧ | ٨٩.٤ | ١.٥٤ |
| ٢٠١٨ | ٩٥.٤ | ٦.٦٥ |
| ٢٠١٩ | ١٠,٣٤ | ٨.٤٤ |
| ٢٠٢٠ | ١١,٩٩ | ١٥.٩٢ |
| ٢٠٢١ | ١٣,٩٨٨ | ١٦.٦٦ |
| ٢٠٢٢ | ١٦,٨٢٩ | ٢٠.٣ |

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

في العراق، واصلت السيولة المحلية، المتمثلة في عرض النقود بمعناه الواسع M2، نموها بمعدلات متشابهة تقريباً، لتصل إلى معدل النمو لسنوات عديدة.

2011-2005 وعلى التوالي: (19.8%، 43.5%، 27.8%، 29.5%، 30.1%، 32.8%، 19) هذه الزيادة في عرض النقود بمعناها الواسع M2 كانت في الغالب نتيجة لزيادة النمو في عرض النقود الضيقة M1، والذي وارتفع بسبب العملة خارج البنوك وزيادة الودائع الجارية.

وفي عام 2012، ارتفعت نسبة عرض النقود إلى (32.7)، ويعود سبب هذه الزيادة بشكل أساسي إلى الزيادة الملحوظة في الودائع الأخرى.

وفي عام 2013 ارتفعت نسبة عرض النقود حيث بلغت (87.7). وظل هذا مرتفعا حتى عام 2014 حيث وصل إلى (90.7). ويعود سبب هذا الارتفاع في مساهمة الودائع خارج البنوك في عرض النقود هذا العام إلى ضعف دور الأسواق المالية والنقدية وضعف دور الاستثمار.

وفي عام 2015، بلغ عرض النقود (82.5)، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الذي حدث نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية والأثر التوسعي لصافي الدين الحكومي وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى. وفي عام 2016، استمر في الارتفاع ليصل إلى نسبة (88.1). وتعزى هذه



الزيادة في السيولة المحلية إلى التأثير التوسعي لصافي الدين الحكومي. واستمرت في الارتفاع تباعا من عام 2017 إلى عام 2021 (89.٤/ ٩٥.٤/ ٣٤،١/ ١١,٩٩/ ١٣,٩٨٨/ ١٦,٨٢٩) وترجع هذه الزيادة إلى النمو الذي يتكون من عنصرين رئيسيين هما عرض النقدm1 والودائع الأخرى (الودائع الثابتة، الادخار، البريد، التأمين).

## ثالثاً: التضخم في العراق

تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يتطلب زيادة مقابلة في المعروض من السلع والخدمات. وغالباً ما تعاني الاقتصادات النامية، بما فيها العراق، من التضخم بسبب عدم وجود مرونة في أنظمة الإنتاج لديها. العرض الإجمالي لا يمكن أن يواكب الطلب الكلي. ومن عواقب ارتفاع التضخم انخفاض قيمة العملة المحلية. [10]

جدول (٣)

التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

| السنوات | معدل التضخم |
|---|---|
| ٢٠٠٣ | ------- |
| ٢٠٠٤ | 27.0 |
| ٢٠٠٥ | 37.0 |
| ٢٠٠٦ | 53.2 |
| ٢٠٠٧ | 30.8 |
| ٢٠٠٨ | 13.0 |
| ٢٠٠٩ | 7.1 |
| ٢٠١٠ | 6.1 |
| ٢٠١١ | 5.6 |
| ٢٠١٢ | 6.1 |
| ٢٠١٣ | 1.9 |
| ٢٠١٤ | 2.2 |
| ٢٠١٥ | 1.4 |
| ٢٠١٦ | 1.2 |
| ٢٠١٧ | 0.8 |

[10] عبدالله الصعيدي ،مصدر سابق ،ص 539 .

| | |
|---|---|
| ٢٠١٨ | 0.8 |
| ٢٠١٩ | -0.2 |
| ٢٠٢٠ | 0.6 |
| ٢٠٢١ | ٦ |
| ٢٠٢٢ | ٥ |

المصدر: البنك المركزي، التقرير الاقتصادي للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

يعد التضخم مرض اقتصادي واجتماعي يؤثر على معظم الاقتصادات سواء المتقدمة أو النامية، خاصة عندما يتجاوز سقف التضخم [11]، ويمثل سياسة) تؤثر على الظواهر النقدية [12]

يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال أسبابه. وهي الزيادة في كمية النقود التي تسبب زيادة في الأسعار، سواء حدثت هذه الزيادة عرض النقود (أي من خلال إصدار النقود أو التوسع في الائتمان). (الخلق) أو ينشأ من خلال الطلب على النقود (الإنفاق. الاستهلاك الخاص والعام)، فيمكن القول أن التضخم ليس إلا (حركة تصاعدية) تتميز بقدرة ذاتية الاستدامة ناجمة عن تجاوز الطلب للعرض[13].

بالإضافة إلى دور السياسات الاقتصادية في ذلك الوقت والتي ساهمت في تدهور الوضع الاقتصادي، وانعكس ذلك على ارتفاع معدلات التضخم، وعلى الرغم من التغيرات الاقتصادية العديدة التي شهدتها فترة ما بعد عام 2003، بما في ذلك رفع القيود الاقتصادية فالعقوبات واستقلال البنك المركزي العراقي، بلغت معدلات التضخم، حتى لو سجلت تراجعاً حتى عام 2007، نحو (30.8). %) مقارنة بما كانت عليه في عام 2006 والبالغة حوالي (53.2%)، وكانت في ارتفاع بسبب توقف العديد من الجوانب الاقتصادية وارتفاع أسعار بعض السلع ومنها المشتقات النفطية مما كان له أثر سلبي على الاقتصاد الوطني. المستوى المعيشي للمواطنين[14] ، إلا أنه في عام 2008، سجل تراجعاً واضحاً، نتيجة إجراءات البنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق الاستقرار، إضافة إلى تحسين الوضع الأمني[15] ،ولكن وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى استمرار تراجع معدلات التضخم حتى بلغت حوالي (4.1%) في عام 2015، ويعود ذلك إلى أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تمكنت من الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة ضمن الحدود المقبولة. سبب تقلب واستمرار التضخم بعد عام 2008 كان بين ارتفاع في سنة وانخفاض في سنة أخرى ،[16] وظاهرة التضخم ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العراقي بل هي نتاج تراكمات سابقة وسياسات اقتصادية خاطئة وقرارات سياسية لم تحسب بعقلانية. خرج العراق من حرب الثمانينات بأضرار مادية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ودخل في دوامة من الحصار الاقتصادي، وفقد بنيته الاقتصادية والصناعية والعسكرية، مع تراجع كبير في مستويات المعيشة، وتوقف النشاط الاقتصادي. صادراتها النفطية التي اعتمدت عليها لتغطية الإنفاق. واستمرت معاناة الاقتصاد بعد التغيير

[11] حسين بن سالم الزبيدي ،التضخم والكساد ،ط1،(عمان :الوراق للنشر والتوزيع ،2011)،ص31.
[12] ابراهيم موسى الورد ،التضخم الاقتصادي في العراق –اسبابا واثارا ومعالجات ،التضخم ودور السياسة المالية والاقتصادية ، اعمال ندوة التضخم ،اوراق بحثية ،العدد الثالث ،2006،ص 32.
[13] فرحان محمد حسن الذبحاوي ، (( واقع الاقتاد العراقي ومتطلبات الاصلاح المستقبلية )) ، رسالة مقدمة الى جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ،2008 ،ص 72.
[14] .البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي ،2006ص١٠
[15] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨، ص ٤٠
[16] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٥ ص ٧٩

السياسي الذي حدث عام 2003 ومن خلال الحكومات المتعاقبة التي واجهت العديد من التحديات ساهمت بذلك [17]

ومن الأسباب الأخرى التي تزيد معدلات التضخم شح الطاقة والوضع الأمني غير المستقر، إضافة إلى التحسن الذي طرأ على رواتب الموظفين، والذي لم يرافقه زيادة في إنتاج السلع والخدمات المنتجة. وفي نهاية العام (2005) تم اتخاذ أول إجراء تصحيحي لأسعار المشتقات النفطية، وفقاً للتوصيات التي فرضها صندوق النقد الدولي، وانعكست آثار هذه الظاهرة على الشرائح الفقيرة في البلاد. مجتمع. إلا أن البعض يرى أن فعالية السياسة النقدية ظهرت من خلال خفض التضخم الأساسي من مستوى نمو سنوي قدره (32%) في يناير (2007) إلى مستوى سنوي (12.4%) في يونيو (2008)، وهو ما يؤكد بوضوح الدور من إشارة السعر. سعر الفائدة

الذي يعتمده البنك المركزي ضمن حركات التحويل النقدي وأهميته في احتواء ظاهرة الارتداد في مستوى التوقعات التضخمية لدى الجمهور [18]

وبالإضافة إلى تفاقم الديون الخارجية نتيجة الحروب والعقوبات الدولية، فإن بعض ديونها هي ما هو معلن، بحسب مصادر عراقية، وقدرت بنحو (65) مليار دولار، لكن البنك الدولي والبنك الدولي وتقدره التسويات الدولية بـ(7[illegible] دولار، وهو ما يتعامل معه العراق، بما في ذلك (40) مليار دولار. مليار دولار [illegible] و35 مليار دولار قروض لدول الخليج. أما الباقي فلا تتوافر معلومات دقيقة عنه، وهي بلا شك ديون كبيرة تقلل من أهمية البلاد السياسية والاقتصادية وتحط من إمكاناتها الدولية [19].



كما أن هناك عدم وجود استراتيجية واضحة وشاملة على مستوى الاقتصاد العراقي ككل تستهدف بنية الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتمويل الإنفاق الحكومي. والتحدي الأهم هو تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي من أجل إعادة الإعمار والبناء، وخاصة البنية التحتية، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

الملاحظ من الجدول أعلاه معدل التضخم في عام 2009 قد انخفضَ بنسبه (7.1)عن عام 2008 التي قد بلغت نسبتها(13.0) ولقد استمر انخفاض حتى عام 2012حيث بلغ نسبه الارتفاع في عام2012 (6.1) ويعود الانخفاض في عام 2013 بلغت نسبه (1.9) لكن سرعان ما عاد الى الارتفاع في عام 2014 بنسبة(2.2) لكن في عام 2015 قد انخفض واستمر الانخفاض ع التوالي من 2016الى2020 (1.2/0.8/0.2-/0.6/ ٦ /٥)

## المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية المالية

[17] محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجه بعد عام ٢٠٠٣ ، ص ٤٤

[18] راجي محيل هليل الخفاجي ، ((قياس ظاهرة الفقر وعلاقة بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، ص123-122 .

[19] التقرير الاستراتيجي الاول لعام 2007 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،بابل ،2008، ص 304 .

## أولا: النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة في العراق من أهم المفاهيم الاقتصادية التي تؤثر على حياة المواطنين وتشكل جزءا أساسيا من السياسات الحكومية. تشمل النفقات العامة في العراق جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة لتلبية احتياجات المجتمع، مثل رواتب الموظفين والتعليم والصحة والبنية التحتية والأمن. تشكل إدارة النفقات العامة في العراق تحدياً كبيراً نظراً للظروف السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد. وتعتبر مشكلة فساد الأموال وهدرها من أبرز التحديات التي تواجه عملية إدارة هذه النفقات.

**الجدول(١)**

| السنوات | النفقات العامة | نسبة التغير السنوي% | النفقات الجارية | نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة % | النفقات الاستثمارية | نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | ١٩٨٢٥٤٨ | | ١٧٨٤٢٩٣ | ٩٠.٠ | ١٩٨٢٥٥ | ١٠.٠ |
| 2004 | ٣٢١١٧٤٩١ | ١٥٢٠ | ٢٩١٠٢٧٥٨ | ٩٠.٦٢ | ٣٠١٤٧٣٣ | ٩.٣٨ |
| 2005 | ٢٦٣٧٥١٧٥ | -١٧.٨ | ٢١٨٠٣١٥٧ | ٨٢.٦٧ | ٤٥٧٢٠١٨ | ١٧.٣٣ |
| 2006 | ٣٣٤٨٧٨٧٧ | ٢٦.٩ | ٣٠١١٩٥٩٨ | ٨٩.٩٥ | ٣٣٦٨٢٧٩ | ١٠.٠٥ |
| 2007 | ٣٩٠٣١٢٣١ | ١٦.٥ | ٣١٣٠٨١٨٨ | ٨٠.٢١ | ٧٧٢٣٠٤٣ | ١٩.٧٩ |
| 2008 | ٥٩٤٠٣٣٧٥ | ٥٢.١ | ٤٧٥٢٢٧٠٠ | ٨٠ | ١١٨٨٠٦٧٥ | ٢٠ |
| 2009 | ٥٢٥٦٧٠٢٥ | -١١.٥ | ٤٢٠٥٣٦٢٠ | ٨٠ | ١٠٥١٣٤٠٥ | ٢٠ |
| 2010 | ٧٠١٣٤٢٠٠ | ٣٣.٤ | ٥٤٠٠٣٣٣٤ | ٧٧ | ١٦١٣٠٨٦٦ | ٢٣ |
| 2011 | ٦٩٦٣٩٥٢٣ | -٠.٧ | ٥٦٠١٧٢٦١ | ٨٠.٤٣ | ١٣٦٢٢٢٦٢ | ١٩.٥٧ |
| 2012 | ٩٠٣٧٤٧٨٣ | ٢٩.٧ | ٦٩٦١٩٣٩١ | ٧٧.٠٣ | ٢٠٧٥٥٣٩٢ | ٢٢.٩٧ |
| 2013 | ١١٩١٢٧٥٥٦ | ٣١.٨ | ٧٨٧٤٦٣٢٥ | ٦٦.١ | ٤٠٣٨١٢٣١ | ٣٣.٩ |
| 2014 | ١١٣٤٧٣٥١٧ | -٤.٧ | ٧٧٩٨٦١٠٤ | ٦٨.٧٣ | ٣٥٤٨٧٤١٣ | ٣١.٢٧ |
| 2015 | ٧٠٣٩٧٥١٥ | -٣٧.٩ | ٥١٨٣٢٨٣٩ | ٧٣.٦٢ | ١٨٥٦٤٦٧٦ | ٢٦.٣٨ |
| 2016 | ٦٧٠٦٧٤٣٧ | -٤.٧ | ٥١١٧٣٤٢٨ | ٧٦.٣ | ١٥٨٩٤٠٠٩ | ٢٣.٧ |
| 2017 | ٧٥٤٩٠١١٥ | ١٢.٥ | ٥٩٠٢٥٦٥٤ | ٧٨.١٨ | ١٦٤٦٤٤٦١ | ٢١.٨٢ |
| 2018 | ٨٠٨٧٣١١٠ | ٧.١ | ٦٧٠٥٢٩٠٠ | ٨٢.٩٢ | ١٣٨٢٠٢١٠ | ١٧.٠٨ |
| 2019 | ١١١٧٢٤٦١٠ | ٣٨.١ | ٨٧٣٠١٩٦٠ | ٧٨.١٤ | ٢٤٤٢٢٦٥٠ | ٢١.٨٦ |
| 2020 | 76082443 | -٣١.٩ | 58.7 | ٩٥.٨ | 20.0 | ٤.٢ |
| ٢٠٢١ | 1616974 | 35.2 | ٨٩,٥٢٦.٧ | 55.36 | 21.1 | 1,30 |
| ٢٠٢٢ | 1169596 | ١٣.٨ | ١٠٤,٩٤١.١ | ٨٩.٧ | 22.0 | ١٠.٣ |

هيكل نسبة النفقات الجارية والاستثمارية إلى النفقات العامة(٢٠٠٣-٢٠٢٢) مليون دينار

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على :

- بيانات وزارة المالية العراقية دائرة محاسبة ،دائرة الموازنة العامة من(٢٠٠٣-٢٠٢٢)
- بيانات وزارة التخطيط العراقي ، الجهاز الاحصاء والتخطيط المركزي دائرة محاسبة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

ويبين الجدول (1) نسبة النفقات الجارية (التشغيلية) والاستثمارات إلى النفقات العامة. النفقات العامة بعد عام (2003) وبعد تغير الوضع الاقتصادي والسياسي وكذلك الرفع الجزئي للعقوبات المفروضة على العراق اقتصاديا، شهدت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا خلال مرحلة الدراسة، وذلك بسبب زيادة التشغيل ونتيجة للزيادة الكبيرة التي طرأت على رواتب الموظفين، أصبحت المصروفات العامة من (1,982,548) مليون دينار عام (2003) إلى (32,117,491) مليون دينار عام (2004) وبنسبة تغير قدرها (1,520%) ، وبلغت النفقات الجارية (29,102,758) مليون دينار وبنسبة عالية من الإنفاق العام بلغت (90.62%). أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري (3,014,733) فقد بلغت نسبة النفقات الاستثمارية من الإنفاق العام (9.38%). وانخفضت



النفقات العامة بشكل طفيف في عام (2005) إلى (26,375,175) مليون دينار. الزيادة في عام (2008) وكذلك نسبة التغير السنوي (52.1)، مع زيادة النفقات الجارية بسبب الوضع الأمني، وزيادة الإنفاق على وزارتي الدفاع والداخلية، وزيادة التخصيصات والمساعدات التعويضات، فضلاً عن زيادة مفردات البطاقة التموينية واستعادة الرعاية الاجتماعية. وتسبب هذا الأمر بارتفاع النفقات الجارية إلى (47,522,700) مليون دينار وبنسبة (80%) من الإنفاق العام، فيما بلغت النفقات الاستثمارية وبنسبة (20%) من النفقات العامة. طرأ تغير سلبي على هيكلية النفقات العامة في عام (2009) حيث بلغت النفقات (52,567,025) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سلبي (-11.5%) نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام فضلا عن انخفاض أسعار النفط الخام. حدوث الأزمة المالية العالمية. ويلاحظ أن النفقات الجارية والاستثمارية ظلت مستقرة معاً (80%) (20%) مقارنة بالعام السابق لنسبة الإنفاق العام. وبعد تلك الفترة ذهبت النفقات بين الانخفاض والارتفاع حتى لو بلغت (119,127,556) مليون دينار في عام (2013). ونتجت هذه الزيادة عن ارتفاع أسعار النفط، فيما مثلت النفقات الجارية ارتفاعا قدره (78,746,325) مليون دينار وهي اقل نسبة خلال فترة الدراسة (66.1%)، مع ارتفاع النفقات الاستثمارية (40,381,231) مليون دينار حيث تمثل أكبر قيمة. نسبة المصاريف العامة (33.9%)

وسجلت النفقات العامة انخفاضا كبيرا في الأعوام 2014 و2015 و2016 على التوالي. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض النفقات بشقيها الجاري والاستثماري، فيما سجل الإنفاق العام لعام 2017 ارتفاعا قدره (4.8) تريليون دينار، أي ما نسبته (12.6%)، نتيجة ارتفاع النفقات العامة الإنفاق العام بجزئيه. أي الإنفاق الجاري والاستثماري، ففي عام 2018 سجل الإنفاق نموا بنسبة (7.1%) ليصل إلى (80.9) تريليون دينار. وتعزى هذه الزيادة إلى نمو الإنفاق

الجاري بنسبة (13.6%)، فيما سجل الإنفاق الاستثماري تراجعا بنسبة (16.1%)، فيما سجل الإنفاق في عام 2018. أما عام 2019 فقد نما بنسبة (38.1%) ليصل إلى (111.7) تريليون دينار. ويعود سبب الزيادة إلى نمو الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري. وفي عامي 2020 و2022 على التوالي، سجل الإنفاق تراجعا ملحوظا. ويعود ذلك إلى انخفاض الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري.

## ثانيا : الإيرادات العامة في العراق

تعد الإيرادات العامة من أهم المصادر التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. تشمل هذه الإيرادات مصادر مختلفة مثل الضرائب، الرسوم، الجمارك، والدخل النفطي ،تعتبر صادرات النفط هي المصدر الرئيسي للإيرادات في العراق، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات. وبالتالي، فإن تقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي تؤثر بشكل كبير على إيرادات الحكومة في العراق



**الجدول (٢)**

هيكل الإيرادات العامة (النفطية والايرادات الأخرى) في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٢)

| السنوات | الإيرادات العامة | نسبة التغير % | الإيرادات النفطية | نسبة إيراد النفط من الايراد العام % | الإيرادات الأخرى | نسبة الإيرادات الأخرى من الايراد العام % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | ٢١٤٦٣٤٦ | ------- | ١٩٤٦٤٠٦ | ٩٠.٦٩ | ١٩٩٩٤٠ | ٩.٣١ |
| 2004 | ٣٢٩٨٢٧٤٩ | ١٤٣٦.٦ | ٣٢٨٢٣٠٩٥ | ٩٩.٥٢ | ١٥٩٦٤٤ | ٠.٤٨ |
| 2005 | ٤٠٥٠٢٨٩٠ | ٢٢.٨ | ٤٠٠٠٧٦٠٨ | ٩٨.٧٨ | ٤٩٥٢٨٢ | ١.٢٢ |
| 2006 | ٤٩٢٣٢٣٤٩ | ٢١.٥ | ٤٨٦٤١١٢٠ | ٩٨.٨ | ٥٩١٢٢٩ | ١.٢ |
| 2007 | ٥٤٥٩٩٤٥١ | ١٠.٩ | ٥٣٣٧١١١٥ | ٩٧.٧٦ | ١٢٢٨٣٣٦ | ٢.٢٤ |
| 2008 | ٨٠٢٥٢١٨٢ | ٤٦.٩ | ٧٩٢٦٦٣٤٥ | ٩٣.٩٦ | ٩٨٥٩٣٧ | ١.٢٢ |
| 2009 | ٥٥٢٠٩٣٥٣ | -٣١.٢ | ٥١٨٧٤٥٤٤ | ٩٧.٨٢ | ٣٣٣٤٨٠٩ | ٦.٠٤ |
| 2010 | ٧٠١٧٨٢٢٣ | ٢٧.١ | ٦٨٦٤٥٧٨٥ | ٩٨.٢١ | ١٥٣٢٤٣٨ | ٢.١٨ |
| 2011 | ٩٩٩٩٨٧٧٦ | ٤٢.٤ | ٩٨٢١٥١٨٣ | ٩٧.٦ | ١٧٨٣٥٩٣ | ١.٧٩ |
| 2012 | ١١٩٤٦٦٤٠٣ | ١٩.٤ | ١١٦٥٩٧٠٧٦ | ٧٩.٤٨ | ٢٨٦٩٣٢٧ | ٢.٤ |
| 2013 | ١١٣٧٦٧٣٩٥ | -٤.٧ | ١١٠٨٩٠٥٣٩ | ٩٢.١١ | ٢٨٧٦٨٥٦ | ٢.٥٢ |
| 2014 | ١٠٥٣٨٦٦٢٣ | -٧.٣ | ٩٧٠٧٢٤١٠ | ٧٧.١٩ | ٨٣١٤٢١٣ | ٧.٨٩ |
| 2015 | ٦٦٤٧٠٢٥٢ | -٣٦.٩ | ٥١٣١٢٦٢١ | ٨١.٣٥ | ١٥١٥٧٦٣١ | ٢٢.٨١ |
| 2016 | ٥٤٤٠٩٢٧٠ | -١٨.١ | ٤٤٢٦٧٠٦٣ | ٨٤.١٤ | ١٠١٤٢٢٠٧ | ١٨.٦٥ |
| 2017 | ٧٧٣٣٥٩٥٥ | ٤٢.١ | ٦٥٠٧١٩٢٩ | ٨٩.٧٣ | ١٢٢٦٤٠٢٦ | ١٥.٨٦ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | ١٠٦٥٦٩٨٣٤ | ٣٧.٨ | ٩٥٦١٩٨٢٠ | ٩٢.٢٣ | ١٠٩٥٠٠١٤ | ١٠.٢٧ |
| 2019 | ١٠٧٥٦٧٠٠٠ | ١ | ٩٩٢١٦٣٠٠ | ٩٢.٢ | ٨٣٥٠٦٠٠ | ٧.٧٧ |
| 2020 | 63199689 | -٤١.٢ | ٥٤٤٤٨.٥ | ٨٦.٢ | ٩٢٢.٩ | ١.٥ |
| 2021 | ١٠٩,٠٨١.٥ | ٧٢.٦ | 952703 | *87.34 | 1561.7 | **1.44 |
| 2022 | ١٦١,٦٩٧.٤ | ٤٨.٢ | ١٥٣٦٢٣٣ | ٩٥.٠ | ١١٢٤.٣ | ٠.٧٠ |

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية ، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ، اعداد مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)
- *من اعداد الباحثة حوراء مزهر(٩٥٢٧٠٣÷١٠٩٠٨١٥×١٠٠=٧٨,٣٤)
- **من اعداد الباحثة حوراء مزهر (١٥٦١,٧÷١٠٩٠٨١٥×١٠٠=١,٤٤)

ويمكن ملاحظة التغيرات في حجم الإيرادات العامة خلال الفترة (2003-٢٠٢٢)، ومن خلال تتبع البيانات في الجدول (2) يتبين أن الإيرادات العامة (2003) بلغت (2,146,346) مليون دينار، و وبلغت نسبة الإيرادات النفطية (90.69%)، ومساهمة الإيرادات الأخرى (9.31%). لقد تغير الوضع الاقتصادي والأمني منذ أحداث الحرب هذا العام والإطاحة بالنظام السابق. ارتفعت الإيرادات العامة بشكل سريع في عام 2004 حيث بلغت (32,982,739) مليون دينار وبنسبة تغير سنوية (53.6%)، ونمو الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات (99.52%)، وقد بلغت الإيرادات العامة أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، بينما بلغت الإيرادات الأخرى (0.48%) أقل نسبة. واستمرت الزيادة في الايرادات العامة حتى عام (2008). وبلغ هذا الارتفاع في حجم الايرادات (2,182) ون دينار وبنسبة تغير سنوية بلغت (46.9%). ويعود سبب الارتفاع إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة، فضلا عن ارتفاع عائدات الإيرادات النفطية (79,266,345) مليون دينار وانخفاضا. وبلغت الايرادات الاخرى (985,937) مليون دينار، فضلا عن انفتاح العراق على العالم الخارجي، وزيادة تصدير النفط الخام، لكن حدث تغير سلبي في حجم الايرادات العامة في عام (2009)، كما وانخفضت إلى (54,599,451) مليون دينار وبنسبة تغير سنوية (31.2%). ويعود سبب الانخفاض إلى حدوث الأزمة العالمية منتصف عام (2008) في النفط الخام، وانخفاض أسعار النفط الخام أيضاً إلى (58.98 دولاراً)، وهو عكس ما كان عليه في عام (2008) (88.84 دولار)، وانخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى (51,874,544) مليون دينار. وبلغت نسبة الايرادات العامة (93.78%) فيما بلغت الايرادات الاخرى (3,334,809) مليون دينار وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعام السابق (6.04%) وبعدها ارتفعت الايرادات ايضا من جديد لتصل في عام (2012). ) (119,466,403) مليون دينار وكذلك نسبة التغير. (19.4%) نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية الى (116597076) مليون دينار ونسبة من الايرادات العامة (97.6%) مع ارتفاع الايرادات العامة الى (2869327) مليون دينار ونسبة من الايرادات العامة (2.4%). كما عاد التغير السلبي مرة اخرى لبعض السنوات من (2013) ولغاية (2016) حيث بلغ الانخفاض في الايرادات العامة (54,409,270) مليون دينار وبنسبة تغير بلغت (18.1%). ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط الخام خلال تلك المرحلة، والأحداث التي تمر بها البلاد من جديد، وانخفاض الإيرادات النفطية التي بلغت (44,267,063) بنسبة مساهمة قدرها (81.35%)، مع انخفاض الإيرادات الأخرى إلى (10,142,207) مليون دينار مقارنة بعام (2015). وحققت خلال هذا العام أعلى نسبة مساهمة بلغت (22.81%). لكن في

عام (2017) تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع الإيرادات العامة مقارنة بالعام السابق بلغت (77,335,955) مليون دينار، وبنسبة تغير سنوية مرتفعة بلغت (42.1%). وبلغت نسبة الإيرادات النفطية (65,071,929) مليون دينار، فيما بلغت الإيرادات الأخرى (12,264,026) مليون دينار، وهذه الزيادة نتجت عن ارتفاع سعر النفط إلى (49.3. $) وفي عام (2017) أيضاً سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً طفيفاً في عام (2019) بنسبة (1%) لتبلغ قيمة الايرادات (107,567,000) مليون دينار مقارنة بـ (106,569,834) مليون دينار في العام (2018) بمعدل تغير سنوي (37.8). %) ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة زيادة كمية إنتاج النفط الخام، حيث أن الحصة الأكبر المتأثرة هي الإيرادات النفطية حيث بلغت (99,216,300) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (92.23%) ) من الإيرادات العامة والإيرادات الأخرى بنسبة مساهمة قدرها (7.77%)،

وسجلت الإيرادات العامة لعام (2020) انخفاضا كبيرا بنسبة (14.2%) لتصل إلى (63.2) تريليون دينار، مقارنة بـ (107.6) تريليون دينار لعام (2019). ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض عائدات النفط بنسبة (45.1%) نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية، فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج بحسب منظمة أوبك. إذ تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات لتصل مساهمتها إلى (86.2%) وبمبلغ (54.4) تريليون دينار

في حين سجلت الإيرادات العامة لعام (2022) ارتفاعا كبيرا بنسبة (48.2%) لتصل إلى (161,697.4) مليار دينار، مقارنة بـ (109,081.5) مليار دينار لعام 2021. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات حيث بلغت مساهمتها (95.0). %) وبمبلغ قدره (153,623.3) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (61.2%)



ثالثاً: العجز او الفائض المالي في العراق

يمثل الفرق بين النفقات العامة والإيرادات فائضًا أو عجزًا. إذا تجاوزت النفقات الإيرادات، يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة، والعكس، إذا تجاوزت الإيرادات النفقات، يؤدي ذلك إلى فائض.

**الجدول (٣)**

العجز والفائض المالي للموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) مليون دينار عراقي

| السنوات | الإيرادات العامة | النفقات العامة | العجز او الفائض المالي في الموازنة |
|---|---|---|---|
| 2003 | ٢١٤٦٣٤٦ | ١٩٨٢٥٤٨ | ١٦٣٧٩٨ |
| 2004 | ٣٢٩٨٢٧٣٩ | ٣٢١١٧٤٩١ | ٨٦٥٢٤٨ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2005 | ٤٠٥٠٢٨٩٠ | ٢٦٣٧٥١٧٥ | ١٤١٢٧٧١٥ |
| 2006 | ٤٩٢٣٢٣٤٩ | ٣٣٤٨٧٨٧٧ | ١٥٧٤٤٤٧٢ |
| 2007 | ٥٤٥٩٩٤٥١ | ٣٩٠٣١٢٣١ | ١٥٥٦٨٢٢٠ |
| 2008 | ٨٠٢٥٢١٨٢ | ٥٩٤٠٣٣٧٥ | ٢٠٨٤٨٨٠٧ |
| 2009 | ٥٥٢٠٩٣٥٣ | ٥٢٥٦٧٠٢٥ | ٢.٦٤٢٣٢٨ |
| 2010 | ٧٠١٧٨٢٢٣ | ٧٠١٣٤٢٠٠ | ٤٤٠٢٣ |
| 2011 | ٩٩٩٩٨٧٧٦ | ٦٩٦٣٩٥٢٣ | ٣٠٣٥٩٢٥٣ |
| 2012 | ١١٩٤٦٦٤٠٣ | ٩٠٣٧٤٧٨٣ | ٢٩٠٩١٦٢٠ |
| 2013 | ١١٣٧٦٧٣٩٥ | ١١٩١٢٧٥٥٦ | -٥٣٦٠١٦١ |
| 2014 | ١٠٥٣٨٦٦٢٣ | ١١٣٤٧٣٥١٧ | -٨٠٨٦٨٩٤ |
| 2015 | ٦٦٤٧٠٢٥٢ | ٧٠٣٩٧٥١٥ | -٣٩٢٧٢٦٣ |
| 2016 | ٥٤٤٠٩٢٧٠ | ٦٧٠٦٧٤٣٧ | -١٢٦٥٨١٦٧ |
| 2017 | ٧٧٣٣٥٩٥٥ | ٧٥٤٩٠١١٥ | ١٨٤٥٨٤٠ |
| 2018 | ١٠٦٥٦٩٨٣٤ | ٨٠٨٧٣٢٨٨ | ٢٥٦٩٦٦٤٦ |
| 2019 | ١٠٧٥٦٧٠٠٠ | ١١١٧٢٤٦١٠ | -٤١٥٧٦١٠ |
| 2020 | 63199689 | 76082443 | -12882754 |
| 2021 | 109081.1 | 102849.7 | *62314 |
| 2022 | 161697.4 | 116959.6 | **447378 |

المصدر بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية ، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ، اعداد مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

*من اعداد الباحثة حوراء مزهر (١٠٩٠٨١,١-١٠٢٨٤٩,٧= ٦٢٣١٤)

** من اعداد الباحثة حوراء مزهر (١٦١٦٩٧,٤-١١٦٩٥٩,٦=٤٤٧٣٧٨)



ويتضح من الجدول (3) الذي يبين الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة (2003-٢٠٢٠)، أن الموازنة العامة للبلاد شهدت خلال هذه الفترة فائضاً وبمستويات متقلبة. نجد ان الموازنة العامة في (2003) قد حققت فائضا مالي قد بلغ (163798) مليون دينار وفي عام (2005) انخفضت النفقات العامة رغم زيادة الإيرادات، ويعود السبب في ذلك إلى تدهور الوضع الأمني، مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع والنفقات العامة الأخرى، واستمر الفائض في الارتفاع خلال السنوات (2006-2008). وكان عام (2008) عام الوفرة المالية للعراق بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية حتى وصلت إلى (91.72) دولاراً للبرميل الواحد بسبب... أزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية حينها كان لها آثارها على جميع دول العالم. وفي عام 2009 انخفض الفائض بنسبة (87%) نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية حتى وصل إلى 60 دولاراً للبرميل. في عام 2010، بدأت أسعار النفط العالمية تتعافى ببطء، حيث ارتفع فائض الموازنة من (2,642,328) في عام 2009 إلى (5,169,133) في عام 2010.

وفي عام 2011، وصل الفائض إلى أعلى معدل له خلال فترة الدراسة حيث بلغ (30,359,253). والسبب في ذلك هو انتعاش أسعار النفط العالمية حيث وصلت إلى (106) دولارات للبرميل الواحد، واستمرت أسعار النفط العالمية في التعافي خلال الأعوام (2012-2014). ورغم ذلك فقد ارتفعت النفقات العامة في عام 2013 لتصل إلى (106,873,027) بعد أن كانت (90,374,783) في عام 2012. أما الأعوام (2015-2016) فقد شهدت عجزا بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية التي بلغت (47) (39) دولاراً للبرميل على التوالي، إضافة إلى الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري بسبب تدهور الأوضاع الأمنية. إلا أنها في الأعوام (2017-2018)، وبسبب تحسن أسعار النفط العالمية، بلغت (51) (68). ) دولارا للبرميل على التوالي. وحققت الموازنة العامة للدولة فائضاً يقارب (1,845,840) و(25,696,528) مليار دينار على التوالي.

وفي عام (2019) حققت الموازنة العامة عجزاً قدر بنحو (4,156,528-) مليار دينار. والسبب في ذلك هو أن الحكومة رفعت حجم إنفاقها العام من خلال توفير تعيينات جديدة، مما أدى إلى زيادة العجز المالي في البلاد، لكن في عام (2020) وصل العجز إلى (12,882,754-) بسبب تراجع النفط العالمي. الأسعار من جهة والأزمة الصحية العالمية المتمثلة بوباء كورونا من جهة أخرى، مما أدى إلى زيادة النفقات.اما في الأعوام ٢٠٢٢/٢٠٢١ فقد حصل فائض بمقدار (٤٤٧٣٧٨/٦٢٣١٤) على التوالي نتيجة لزيادة الإيرادات العامة.



## (المبحث الثالث)

# دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي

**المطلب الاول:** أثر الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

يعتبر تأثير عائدات النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في العراق مضاعفا. فمن ناحية تلعب عائدات النفط دوراً مهماً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إذ تشكل مصدراً رئيسياً للدخل وتساهم في تمويل المشاريع الحكومية وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط قد يؤدي إلى زيادة التضخم، نظرا لارتفاع أسعار المستهلك بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات. كما أن تقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي قد تؤدي إلى تقلبات في الاقتصاد العراقي وزيادة التضخم

| السنوات | الإيرادات النفطية | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة المساهمة | التضخم | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ١٩٤٦٤٠٦ | ٢٦٩٩٠,٤ | ٧٢١.١ | ------ | -------- |
| ٢٠٠٤ | ٣٢٨٢٣٠٩٥ | ٣٣١٨٥,٦ | ٩٨٩٠.٧ | ٢٧,٠ | ١٢١,٥٦٨ |
| ٢٠٠٥ | ٤٠٠٠٧٦٠٨ | ٣٤٢٦٧,٦ | ١١،٦٧٥.٠ | ٣٧,٠ | ١٠٨,١٢٨ |
| ٢٠٠٦ | ٤٨٦٤١١٢٠ | ٤٧٨٥١,٤ | ١٠،١٦٥.٠ | ٥٣,٢ | ٩١,٤٣٠ |
| ٢٠٠٧ | ٥٣٣٧١١١٥ | ٤٨٠٤٦,٩ | ١١،١٠٨.١ | ٣٠,٨ | ١٧٣,٢٨٢ |
| ٢٠٠٨ | ٧٩٢٦٦٣٤٥ | ٥٣٢٠٥,٢ | ١٤،٨٩٨.٢ | ١٣,٠ | ٦٠٩,٧٤١ |
| ٢٠٠٩ | ٥١٨٧٤٥٤٤ | ٥٤٧٢٠,٨ | ٩٤٧٩.٨ | ٧,١ | ٧٣٠,٦٢٧ |
| ٢٠١٠ | ٦٨٦٤٥٧٨٥ | ٥٧٩٢٥,٩ | ١١،٨٥٠.٦ | ٦,١ | ١,١٢٥ |
| ٢٠١١ | ٩٨٢١٥١٨٣ | ٦٢٨٩٦,٩ | ١٥،٦١٥.٢ | ٥,٦ | ١,٧٥٣ |
| ٢٠١٢ | ١١٦٥٩٧٠٧٦ | ١٦٩٧٣,٠ | ٦٨,٦٩٥.٦ | ٦,١ | ١,٩١١ |
| ٢٠١٣ | ١١٠٨٩٠٥٣٩ | ١٨٢٦٧,٨ | ٦٠,٧٠٢.٧ | ١,٩ | ٥,٨٣٤ |
| ٢٠١٤ | ٩٧٠٧٢٤١٠ | ١٨٣٠٣,٨ | ٥٣,٠٣٤.٠ | ٢,٢ | ٤,٤١٢ |
| ٢٠١٥ | ٥١٣١٢٦٢١ | ١٩١٦٨,٣ | ٢٦,٧٦٩.٥ | ١,٤ | ٣,٦٦٥ |
| ٢٠١٦ | ٤٤٢٦٧٠٦٣ | ٢١٨١١,١ | ٢٠,٢٩٥.٦ | ١,٢ | ٣,٦٨٨ |
| ٢٠١٧ | ٦٥٠٧١٩٢٩ | ٢١٤٢٨,٦ | ٣٠,٣٦٦.٨ | ٠,٨ | ٨,١٣٣ |
| ٢٠١٨ | ٩٥٦١٩٨٢٠ | ٢٢١٦٨,٥ | ٤٣,١٣٣.١ | ٠,٨ | ١١,٩٥ |
| ٢٠١٩ | ٩٩٢١٦٣٠٠ | ٢٢١٠٩,٤ | ٤٤,٨٧٥.١ | -٠,٢ | -٤٩,٦٠٨ |
| ٢٠٢٠ | ٥٤٤٤٨.٥ | ١٩٨١٧,٨ | ٢٧٤.٧ | ٠,٦ | ٩٠,٧٤٧ |
| ٢٠٢١ | ٩٥٢٧٠٣ | ١٩٨.٥ | ٤٧,٩٩٥.١ | ٠,٦ | ١٥٨,٧ |
| ٢٠٢٢ | ١٥٣٦٢٣٣ | ٢١٢.٤ | ٧٢,٣٢٧.٣ | ٠,٥ | ٣٠٧,٢ |

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي ،النشرة السنوية الاحصائية ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث

وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية

الحقل (٣) (٥) من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول

يتضح من الجدول بلغت نسبة القطاع النفطي في عام 2003(1946406)وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الأجمالي (721،1) ويعود ذلك إلى تغير الوضع الاقتصادي والأمني منذ أحداث الحرب هذا العام والاطاحة بالنظام السابق ,وكان القطاع النفطي يحتل المرتبة الاولى عن بقيه القطاعات في الناتج المحلي الأجمالي اما في عام 2004 ارتفع القطاع النفطي وبلغ نسبة (33823095) وكذلك زادت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي إذ بلغت (9890،7) و زادت أيضاً نسبة مساهمة القطاع النفطي من التضخم إذ بلغت (121،568) وان بسبب الزيادة في القطاع النفطي والناتج المحلي الأجمالي والتضخم يعود الى ارتفاع اسعار النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكذلك زيادة صادرات النفط العراقي بالإضافة إلى دور السياسات الاقتصادية في ذلك الوقت والتي ساهمت في تدهور الوضع الاقتصادي، وانعكس ذلك على ارتفاع معدلات التضخم، وعلى الرغم من التغيرات الاقتصادية العديدة، ففي عام 2005 بلغ القطاع النفطي (4007608)وبلغت نسبة مساهمة في الناتج المحلي (11،675،0) وبلغت نسبة المساهمة في التضخم (108،128)في هذا عام زاد القطاع النفطي ونسبة المساهمة من الناتج اما بالنسبة لنسبة المساهمة من التضخم قد انخفضت بالتالي ادى الى حدوث فائض ويعود السبب في ذلك إلى تدهور الوضع الأمني مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع والنفقات العامة الأخرى . اما بنسبة لعام 2006 بلغ القطاع النفطي (48641120) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي (10،165،0)وبغلت نسبة المساهمة من التضخم (91,430) نلاحظ في هذا عام زيادة في القطاع النفطي أما نسبه المساهمة في الناتج المحلي والتضخم قد انخفضت. اما في عام 2007 بلغ القطاع النفطي(53371115) ونسبة المساهمة من الناتج المحلي (11،108،1) ونسبة المساهمة من التضخم (173،128)وفي هذه العام نلاحظ زيادة في كل من الايرادات ونسبة المساهمة في الناتج والتضخم ,ويعود سبب الأرتفاع الى ارتفاع حجم الايرادات العامة وكذلك بسبب توقف العديد من الجوانب الإقتصادية وارتفاع أسعار بعض السلع ومنها المشتقات النفطية مما كان له أثر سلبي على الاقتصادي الوطني ، المستوى المعيشي ، في عام2008 بلغ القطاع النفطي (79266345)وبلغت نسبة المساهمة في الناتج المحلي (14,898،2) ونسبة المساهمة من التضخم (609،741) نلاحظ الارتفاع في معدلات الناتج المحلي الأجمالي في العراق يعود الى ارتفاع اسعار النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وكذلك زيادة صادرات النفط العراقي وكذلك نتيجة إجراءات البنك المركزي للمواطنين العراقيين و دوره في تحقيق الاستقرار اضافه الى تحسين الوضع الأمني .

وفي عام 2009 بلغ القطاع النفطي (51874544) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الأجمالي (54720،8) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من التضخم (9479،8)وفي هذا عام انخفضت نسبة مساهمة التضخم والقطاع النفطي وارتفعت نسبة مساهمة الناتج المحلي الأجمالي و يرجع التباين في معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي إلى تأثيرات أسعار معامل الانكماش الضمني للإنتاج، هذا العام حدث تغير سلبي في حجم الإيرادات نتيجة لانخفاض اسعار النفط بسبب حدوث الأزمة العالمية منتصف هذا العام في النفط الخام بالتالي انعكس ذلك على انخفاض الفائض، بلغ القطاع النفطي في عام 2010 (68645785)وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الأجمالي ( 75925,9) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من التضخم(11،859.6) وفي عام2011 بلغ القطاع النفطي(98215183)وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الأجمالي (62896،9) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من التضخم (15,615.2)ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ب الاسعار الثابتة وذلك بتأثير ارتفاع أسعار النفط ، كذلك ارتفع القطاع

النفطي بسب انتعاش اسعار النفط العالمية ،في عام 2012 بلغ القطاع النفطي (116597076) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي (68,695.6) في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من التضخم(1,911)وفي هذا العام زاد القطاع النفطي ويعود السبب بشكل أساسي إلى الزيادة الملحوظة في الودائع الأخرى وفي عام 2013 بلغ القطاع النفطي (110890539) بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي

( 60,702.6 )وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم (5،834) وفي عام 2014 بلغ القطاع النفطي (97072410) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي (53،033.0) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم (4،412) في حين بلغ القطاع النفطي في عام 2015 (51312621) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي (26،796.5) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم (3,665)

عام 2015 شهدت عجزا بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية و تراجع معدلات التضخم ويعود ذلك إلى أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تمكنت من الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة ضمن الحدود المقبولة في حين بلغ القطاع النفطي في عام 2016 (44267063) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي (20,29506) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم (3،688) وفي هذا عام زاد القطاع النفطي وتعزى هذه الزيادة في السيولة المحلية إلى التأثير التوسعي لصافي الدين الحكومي. في حين بلغ القطاع النفطي في عام 2017 (65071929) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي (30،366.8) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم (8,133) وفي هذا العام ارتفع كل من القطاع النفطي ونسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي والتضخم ، في عام 2019 ارتفع الناتج وكان ذلك بسبب زيادة إنتاج النفط الخام،نتيجة ارتفاع النفقات العامة الانفاق العام بجزئيه ،أي الانفاق الجاري والاستثماري في حين بلغ القطاع النفطي في عام 2018 (95619820) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي (43،133.1) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم (11،95) وفي عام 2019 بلغ القطاع النفطي( 99216300 )وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الأجمالي(44,875.1)وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم ( 49،608- ) أما في عام 2019 ارتفع الناتج وكان ذلك بسبب زيادة إنتاج النفط الخام.

وفي حين بلغ القطاع النفطي في عام 2020 (5444805) وفي حين بلغت نسبة مساهمه القطاع النفطي من الناتج المحلي الأجمالي ( 274.7 )وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي من تضخم (90.747) وفي هذا عام أنخفض القطاع النفطي ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض عائدات النفط ( نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية، فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الانتاج بحسب منظمة أوبك، انخفاضاً في قيمة الناتج المحلي الأجمالي بالنفط وهذا بسبب الانخفاض الكبير في النمو في قطاع البناء والتشييد، النقل والاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والتمويل والتأمين، والعقارات وخدمات الاعمال أما في عام 2021 بلغ القطاع النفطي (47,995.1) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي (47,995.1) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم (158,7) ، حيث ارتفعت الايرادات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار نفط ،في حين بلغ القطاع النفطي عام 2022 (1536233) وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (72،327.3)

وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التضخم (307.2) وفي هذا العام استمر الارتفاع لكل من القطاع النفطي والناتج المحلي الأجمالي والتضخم نتيجة زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بسبب نمو الانشطة

(التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه والنقل والتخزين وغيرها).



**المطلب الثاني:** أثر الإيرادات النفطية في العرض النقدي والعجز

يعتبر تأثير عائدات النفط في العراق مزدوجا، إذ تلعب دورا مهما في زيادة المعروض النقدي وتحسين الموارد المالية للحكومة، لكنها في الوقت نفسه تسبب عجزا كبيرا في الموازنة.

إلا أن اعتماد الحكومة على عائدات النفط يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي. وإذا انخفضت أسعار النفط، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة عجز الموازنة. وهذا يؤثر سلباً على قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للشعب.

| السنوات | الإيرادات النفطية | العرض النقدي M2 | نسبة المساهمة | العجز | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ١٩٤٦٤٠٦ | ٦٩٥٣,٤٢٠ | 27,992 | ١٦٣٧٩٨ | 11,188 |
| ٢٠٠٤ | ٣٢٨٢٣٠٩٥ | ١٢,٢٥٤ | 267,856 | ٨٦٥٢٤٨ | 3,793 |
| ٢٠٠٥ | ٤٠٠٠٧٦٠٨ | ١٤,٦٨٤ | 272,457 | ١٤١٢٧٧١٥ | 283.1 |
| ٢٠٠٦ | ٤٨٦٤١١٢٠ | ٢١,٠٨٠ | 230,745 | ١٥٧٤٤٤٧٢ | 308,9 |
| ٢٠٠٧ | ٥٣٣٧١١١٥ | ٢٦,٩٥٦ | 197,993 | ١٥٥٦٨٢٢٠ | 342.8 |
| ٢٠٠٨ | ٧٩٢٦٦٣٤٥ | ٣٤,٩٢٠ | 226,994 | ٢٠٨٤٨٨٠٧ | 380.1 |
| ٢٠٠٩ | ٥١٨٧٤٥٤٤ | ٤٥,٤٣٨ | 114,165 | ٢٠٦٤٢٣٢٨ | 251.3 |
| ٢٠١٠ | ٦٨٦٤٥٧٨٥ | ٦٠,٣٨٦ | 113,678 | ٤٤٠٢٣ | 155,931 |
| ٢٠١١ | ٩٨٢١٥١٨٣ | ٧٢,١٨٠ | 136,069 | ٣٠٣٥٩٢٥٣ | 323.5 |
| ٢٠١٢ | ١١٦٥٩٧٠٧٦ | ٣٢.٧ | 356,565 | ٢٩٠٩١٦٢٠ | 400.7 |
| ٢٠١٣ | ١١٠٨٩٠٥٣٩ | ٨٧.٧ | 1.264 | -٥٣٦٠١٦١ | -٢,٠٦٨ |
| ٢٠١٤ | ٩٧٠٧٢٤١٠ | ٩٠.٧ | 1.650 | -٨٠٨٦٨٩٤ | -١,٢٠٠ |
| ٢٠١٥ | ٥١٣١٢٦٢١ | ٨٢.٥ | 62,197 | -٣٩٢٧٢٦٣ | -١,٣٠٦ |
| ٢٠١٦ | ٤٤٢٦٧٠٦٣ | ٨٨.١ | 50,246 | -١٢٦٥٨١٦٧ | -٣٢٩.٧ |
| ٢٠١٧ | ٦٥٠٧١٩٢٩ | ٨٩.٤ | 72,787 | ١٨٤٥٨٤٠ | 3,525 |
| ٢٠١٨ | ٩٥٦١٩٨٢٠ | ٩٥.٤ | 100,230 | ٢٥٦٩٦٦٤٦ | 372.1 |
| ٢٠١٩ | ٩٩٢١٦٣٠٠ | ١٠,٣٤ | 9.595 | -٤١٥٧٦١٠ | -٢,٣٨٦ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٢٠ | ٥٤٤٤٨٠٥ | ١١,٩٩ | 45,438 | -١٢٨٨٢٧٥٤ | -٤٢,٢٦٤ |
| ٢٠٢١ | ٩٥٢٧٠٣ | ١٢,٩٨٨ | 7,335 | ٦٢٣١٤ | 1,528 |
| ٢٠٢٢ | ١٥٣٦٢٣٣ | ١٦,٨٢٩ | 9,128 | ٤٤٧٣٧٨ | 343,385 |

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث

البنك المركزي العراقي ،النشرة الاقتصادية

الحقل (٣) (٥) من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول



يتضح من الجدول في سنة ٢٠٠٣ بلغت [illegible]طية (١٩٤٦٤٠٦) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي (٢٧,٩٢٢) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز (١١,١٨٨) كان الاعتماد في هذا السنة على الإيرادات النفطية بالدرجة الأكبر ويعود ذلك إلى تغير الوضع الاقتصادي والامني منذ أحداث الحرب هذا العام والإطاحة بالنظام السابق وبالتالي انعكس ذلك على الزيادة في عرض النقد الواسع نتيجة لزيادة النمو في عرض النقد الضيق والذي ارتفع بسبب العملة خارج البنوك وزيادة الودائع الجارية وقد حققت الموازنة فائضاً في هذا العام.

أما في سنة ٢٠٠٤ فقد بلغت الإيرادات النفطية (٣٢٨٢٣٠٩٥) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٢٦٧,٨٥٦) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز

( ٣,٧٩٣) وفي هذا السنة ارتفعت الإيرادات النفطية وبالتالي ادى إلى زيادة العرض النقدي أما في سنة ٢٠٠٥ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ٤٠٠٠٧٦٠٨) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٢٧٢,٤٥٧) و نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز بلغت

( ١،٢٨٣) وفي هذا العام انخفضت النفقات العامة رغم زيادة الإيرادات ب التالي أدى إلى حدوث فائض ويعود السبب في ذلك إلى تدهور الوضع الأمني مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع والنفقات العامة الاخرى أما في سنة ٢٠٠٦ فقد بلغت الإيرادات النفطية (٤٨٦٤١١٢٠) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٢٣٠,٧٤٥) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٣٠٨,٩) أما في سنة ٢٠٠٧ فقد بلغت الإيرادات النفطية

( ٥٣٣٧١١١٥) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ١٩٧,٩٩٣) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٣٤٢,٨) وخلال هذان العامان استمر الفائض في الارتفاع والعرض النقدي في الزيادة أما في سنة ٢٠٠٨ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ٧٩٢٦٦٣٤٥) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٢٢٦,٩٩٤) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز (٣٨٠,١) كان هذا عام نمو الإيرادات النفطية ويعود السبب إلى ارتفاع عائدات النفط فضلاً عن انفتاح العراق على العالم الخارجي وزيادة تصدير النفط الخام فضلاً على أنه عام الوفرة المالية للعراق بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية بسبب أزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية حينها كان لها أثرها على جميع دول العالم اما في سنة ٢٠٠٩ فقد بلغت الإيرادات النفطية (٥١٨٧٤٥٤٤) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ١١٤,١٦٥) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٣،٢٥١) في هذا العام حدث تغير سلبي في حجم الإيرادات نتيجة لانخفاض اسعار النفط بسبب حدوث الأزمة العالمية منتصف هذا العام في

النفط الخام بالتالي انعكس ذلك على انخفاض الفائض اما في سنة ٢٠١٠ فقد بلغت الإيرادات النفطية( ٦٨٦٤٥٧٨٥)

في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ١١٣,٦٧٨) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ١٥٥,٩٣١) حيث بدأت اسعار النفط العالمية تتعافى ببطء

أما في سنة ٢٠١١ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ٩٨٢١٥١٨٣) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ١٣٦,٠٦٩) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٣٢٣,٥) وفي هذا العام وصل الفائض إلى أعلى معدل له خلال فترة الدراسة والسبب في ذلك هو انتعاش اسعار النفط العالمية أما في سنة ٢٠١٢ فقد بلغت الإيرادات النفطية

( ١١٦٥٩٧٠٧٦)



في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات [illegible] رض النقدي ( ٣٥٦,٥٦٥) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز (٤٠٠,٧) في هذا العام استمرت اسعار النفط في التعافي مع زيادة العرض النقدي ويعود السبب بشكل أساسي إلى الزيادة الملحوظة في الودائع الأخرى أما في سنة ٢٠١٣ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ١١٠٨٩٠٥٣٩) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ١,٢٦٤) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٢,٠٦٨-) أما في عام ٢٠١٤ فقد بلغت الإيرادات النفطية (٩٧٠٧٢٤١٠) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٦٥٠،١) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ١,٢٠٠-) خلال الأعوام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ ارتفعت نسبة عرض النقد ويعود سبب الارتفاع في مساهمة الودائع خارج البنوك في عرض النقد هذا العام إلى ضعف دور الأسواق المالية والنقدية وضعف دور الاستثمار أما في سنة ٢٠١٥ فقد بلغت نسبة الإيرادات النفطية ( ٥١٣١٢٦٢١) في حين بلغت نسبة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٦٢,١٩٧) أما نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز بلغت (١,٣٠٦) ، في سنة ٢٠١٦ بلغت الإيرادات النفطية ( ٤٤٢٦٧٠٦٣) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٥٠,٢٤٦) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٣٢٩.٧-) وشهدت الأعوام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ عجزاً بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية إضافة إلى الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والظروف التي مر بها البلاد وخلال عام ٢٠١٥ انخفض العرض النقدي نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية والاثر التوسعي لصافي الدين الحكومي وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى أما خلال عام ٢٠١٦ فقد حدثت زيادة في السيولة المحلية نتيجة التأثير التوسعي لصافي الدين الحكومي أما في سنة ٢٠١٧ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ٦٥٠٧١٩٢٩) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٧٢،٧٨٧) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز (٣,٥٢٥) أما في سنة ٢٠١٨ فقد بلغت الإيرادات النفطية

( ٩٥٦١٩٨٢٠) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ١٠٠,٢٣٠) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز (٣٧٢,١) و خلال الأعوام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ ارتفعت الإيرادات النفطية نتيجة زيادة كمية إنتاج النفط الخام حيث أن الحصة الأكبر المتأثرة هي الإيرادات النفطية مع زيادة العرض النقدي

أما في سنة ٢٠١٩ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ٩٩٢١٦٣٠٠) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٩,٥٩٥) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٢,٣٨٦-) خلال هذا العام حققت الموازنة عجزاً والسبب في ذلك هو أن الحكومة رفعت حجم إنفاقها العام من خلال توفير تعيينات جديدة مما أدى إلى زيادة العجز المالي مع زيادة العرض النقدي أما في سنة ٢٠٢٠ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ٥٤٤٤٨٠٥) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٤٥,٤٣٨) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٤٢,٢٦٤-) خلال هذا العام انخفضت عائدات النفط نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط فضلاً عن الزام العراق بتخفيض الإنتاج بحسب منظمة أوبك مما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة.



أما في سنة ٢٠٢١ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ٩٥٢٧٠٣) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٧,٣٣٥) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز (١,٥٢٨) أما في سنة ٢٠٢٢ فقد بلغت الإيرادات النفطية ( ١٥٣٦٢٣٣) في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العرض النقدي ( ٩,١٢٨) وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في العجز ( ٣٤٣,٣٨٥) خلال الأعوام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ حصل فائض في الموازنة نتيجة لزيادة الإيرادات العامة مع زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة العرض النقدي وترجع هذه الزيادة إلى زيادة النمو الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما عرض النقد m1 والودائع الاخرى .

23

# (الاستنتاجات)

١-واجه الاقتصاد العراقي عدداً من التحديات الاقتصادية التي تهدد مستقبل العراق وأمنه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، مثل الفقر والتضخم وتدمير البنية التحتية وارتفاع تكاليف الإنتاج والفساد الاقتصادي والتلوث البيئي ومشاكل المياه وتدهور الأوضاع. الإنتاج الزراعي والصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

٢- تواجه الموازنة العامة تحديات وتداعيات خطيرة نتيجة تقلبات أسعار النفط بعد عام 2003، مما يدل على ضعف الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات في البنية الإنتاجية.

٣- انتشار الفساد المالي وهدر الموازنة منذ عام 2003 في كافة مؤسسات الدولة دون توجيهها نحو سياسة الاستثمار والتشغيل

٤- إن استغلال الموارد الاقتصادية (الطبيعية/البشرية/المالية) بكفاءة يمكن أن يساهم في تفعيل مصادر الدخل غير النفطية التي من شأنها تنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في إيجاد وسائل التحوط التي من شأنها أن تجعل الموازنة في العراق أكثر استقرارا واستقلالية من هيمنة موارد الموازنة العامة.

٥- تفعيل النظام الضريبي في العراق، حيث يساهم في توفير إيرادات الموازنة العامة من خلال تنويع مصادر الدخل المحلي، من خلال وضع آليات زيادة الضرائب والرسوم، وتطوير آلية ضبط الإنفاق العام، ووضع آلية لزيادة الوعي الضريبي تثقيف جميع أفراد المجتمع.

## (التوصيات)

1-نوصي بإلزام الحكومة العراقية بحل كافة التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، وخاصة القطاعات الاقتصادية.

2- استغلال عائدات النفط لتطوير القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعات التحويلية والزراعة، واستغلال عائدات الموانئ والضرائب والسياحة الدينية والطبيعية في تنمية الاقتصاد العراقي.

3- من الضروري الاستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها العديد من الدول، والاستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي الناجحة وسبل تطبيقها على واقع الاقتصاد العراقي، وتجنب بعض الإخفاقات في تلك التجارب.

4- تفعيل دور مصادر التمويل المحلية غير النفطية من خلال اعتمادها في تمويل الموازنة بدلاً من الإيرادات النفطية، وذلك لربط الإيرادات العامة بطبيعة نشاط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

5-وضع مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة وفي مقدمتها سياسة ضريبية تتوافق مع التوجهات الجديدة لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي والمساهمة في دخول التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الإدارة المتقدمة إلى العراق وتدريبها وتطويرها القدرات البشرية، وزيادة القدرة التنافسية للدول المضيفة.

١-ابراهيم موسى الورد ،التضخم الاقتصادي في العراق –اسبابا واثارا ومعالجات ،التضخم ودور السياسة المالية والاقتصادية ، اعمال ندوة التضخم ،اوراق بحثية ،العدد الثالث ،2006،ص 32.

٢-التقرير الاستراتيجي الاول لعام 2007 ، مركز حمو راي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،بابل ،2008، ص 304.

٣- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي ،2006ص١٥

٤- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٥ ص ٧٩

٥-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨، ص ٤٠

٦-حسين بن سالم الزبيدي ،التضخم والكساد ،ط1،(عمان :الوراق للنشر والتوزيع ،2011)،ص31.

٧-راجي محيل هليل الخفاجي ، ((قياس ظاهرة الفقر وعلاقة بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، ص123-122 .

٨-رضا صاحب علي ،المالية العامة ،كليه الادراه والاقتصاد ،جامعه الكوفة ،2008،ص320

٩-سلام غالي حماد ،موازنه البرامج والاداء ودورها في ترشيد الانفاق والحد من العجز في الموازنة العامة للدولة في دراسة تطبيقيه في جامعه المثنى ،رساله ماجستير مقدمه الى كليه الادراه والاقتصاد ،جامعه واسط 2021 ،ص19

١٠-عاد حمود القريشي ،المالية العامة ،والتشريع الضريبي ،دار الثقافة ،عمان،2008،ص٨٩

١١-عبدالله الصعيدي ،مصدر سابق ،ص 539 .

١٢-عماد محمد علي العاني ، اقتصاديات المالية العامة ، الفصل الرابع ، ص ٥٩

١٣- فرحان محمد حسن الذبحاوي ، (( واقع الاقتاد العراقي ومتطلبات الاصلاح المستقبلية )) ، رسالة مقدمة الى جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ،2008 ، ص٧٢

١٤- محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجه بعد عام ٢٠٠٣ ، ص ٤٤

١٥- نفس المصدر السابق ، ص ٦٢

١٦- نفس المصدر السابق ، ص٦٣

١٧- نفس المصدر السابق ، ص ٦٤

-١٨
https://web.archive.org/web/20160305065006/http://library.iugaza.edu.ps/thesis/71587.pdf